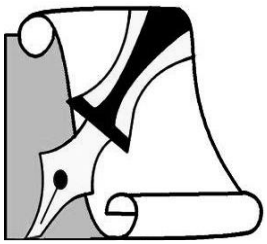

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري لاخبار الكيان الإسرائيلي

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	"ساعر" ينشقّ عن كتلة غانتس ويُطالب بالانضمام إلى "كابينيت الحرب."	3
2	نتنياهو: "إسرائيل"ستُنهي المهمة في رفح	3
3	استقالة مندوب الجيش الإسرائيلي في طاقم المفاوضات بسبب نتنياهو	4
4	يديعوت: "إسرائيل" تعمل على تفكيك الأونروا كلّياً	5
5	بن غفير يدعو غالانت إلى إعلان الحرب على لبنان	6
6	خلافات "إسرائيلية" بشأن الهجوم على رفح.. أين الوجهة بعد خانيونس؟	6
7	تقرير: "إسرائيل" تخسر "المستثمرين الملائكة".	7
8	لابيد: إذا لم تُجنّد الحكومة "الحريديم" فلا يحق لها إصدار أوامر لاستدعاء الاحتياط	7
9	"معاريف": "ميناء بايدن" في غزة فكرة إسرائيلية تمّ طرحها قبل شهرين	8
10	الكنيست يُصادِق على قانون يسمح لعائلات القتلى الإسرائيليين الحصول على تعويضات من السلطة	9
11	مُحلّل إسرائيلي يوضح مصلحة واشنطن من الميناء العائم قبالة غزة	9
12	مسؤول إماراتي كبير يزور "تل أبيب" سراً.. ماذا بحث مع حكومة الاحتلال؟	10
13	البرغوثي يُحذّر من نوايا الميناء المخطّط إنشاؤه بغزة: يمكن استخدامه لتهجير سكّان القطاع	10
14	قائد "الفرقة 98" في الجيش الإسرائيلي: نُطأطئ رؤوسنا لفشلنا المُدوّي في 7 أكتوبر	11
15	مواجهة كلامية حادّة بين نتنياهو وغالانت حول توزيع المساعدات في غزة	13
16	مسؤول إسرائيلي "رفيع المستوى": تقرير المخابرات الأمريكية محاولة للإطاحة بنتنياهو	14
17	الكنيست الإسرائيلي يُصادق على ميزانية الدولة لعام 2024	15
18	الحرب مع "حماس" ستُكلّف "إسرائيل" ما لا يقل عن 50 مليار شيكل في عام 2024، بحسب خزانة "الدولة"..	16

التفاصيل:

1 – ساعر" ينشقّ عن كتلة غانتس ويُطالِب بالانضمام إلى "كابينيت الحرب"

أعلن الوزير غدعون ساعر، الانشقاق عن كتلة "المعسكر الوطني"، التي يترأسها الوزير في "كابينيت الحرب"، بيني غانتس، وطالب بالانضمام إلى الكابينيت، مؤكّداً أن حزبه "تيكفا حداشا"، يسعى لأن "يكون جزءًا من التأثير على السياسة" في ظلّ الحرب على غزة. وقال: "يجب ألّا يكون هناك أي ارتباط بين الأهداف الموضوعة، والوسائل المتَّخذة لتحقيقها. ويجب ألّا نُخفّف الضغط العسكريّ، وألّا نُبطئ التقدّم في تدمير قوّات حماس وحُكمها." وذكر أنه "يجب ألّا يُسمح لحماس بالاستيلاء على المساعدات الإنسانية"، على حدّ قوله. وقال ساعَر: "أنا أحترم أصدقائي، ممثّلي 'المعسكر الوطني' في 'كابينيت الحرب'، لكنهم للأسف لا يُعبّرون فيها عن الصوت والمواقف والتشديدات التي سأجلبها إلى هناك؛ لذلك، بالنيابة عنكم، أعبّر هنا عن مُطالبتنا بالانضمام إلى 'كابينيت الحرب'، وأن نكون جزءًا من التأثير على السياسة." وأضاف: "إن صوتنا، صوت اليمين الوطني، ضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى. إسرائيل اليوم بحاجة إلى بديل، إلى يمين وطني؛ وإذا قُدنا نحن ذلك، فلا أرى أي شخص آخر يُمكنه القيام بذلك." وتابع: "ولهذا السبب توصّلت إلى قرار بعد التشاور، وبناءً على رأي أصدقائي، بإنهاء الشراكة مع حزب 'كاحول لفان'، وإعادة تأسيس 'تيكفا حداشا' على الفور، في الكنيست، ككتلة مستقلّة تُعبّر بوضوح عن رؤيتنا الوطنيّة."

2 – نتنياهو: "إسرائيل"ستُنهي المهمّة في رفح

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، لمندوبي اللوبي الإسرائيلي – الأمريكي "إيباك" المُجتمعين في واشنطن، إنه يُقدّر بشدّة الدعم الذي يتلقّاه من الرئيس الأمريكي، جو بايدن وإدارته، مُعرباً عن أمله في استمراره. وتابع: "لكن دعوني أكون واضحاً؛ إسرائيل سوف تنتصر في هذه الحرب مهما حدث." وأوضح أنه "من أجل تحقيق ذلك، يتعيّن على الجيش الإسرائيلي أن يُنفّذ عمليته العسكرية في رفح، وإلّا فإن حركة "حماس" الفلسطينية "ستُعيد تجميع صفوفها، وتُعيد تسليح نفسها، وتستعيد قطاع غزة". وواصل نتنياهو: "إن هذا تهديدٌ لا يُطاق

لمستقبلنا، ولن نقبله. سوف نُدمّر "حماس"، ونُطلق سراح الرهائن لدينا، ونضمن أن غزة لن تُشكّل تهديداً لإسرائيل مرّة أخرى." ويعِد نتنياهو بأن إسرائيل "ستُنهي المهمة في رفح، مع تمكين السكّان المدنيين من الخروج من طريق الأذى." وفي انتقاده لحلفاء إسرائيل، قال نتنياهو لهم: "لا يُمكنكم أن تقولوا بأنكم تدعمون حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ثم تُعارضون إسرائيل عندما تُمارس هذا الحق." وتابع: "لا يُمكنكم القول إنكم تدعمون هدف إسرائيل المتمثّل في تدمير "حماس"، ثم تُعارضون إسرائيل عندما تتّخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف." ويصرّ نتنياهو على أنه "لا يمكنكم القول إنكم تُعارضون استراتيجية "حماس"، المُتمثّلة في استخدام المدنيين كدروع بشرية، ثم تلومون إسرائيل على سقوط ضحايا من المدنيين نتيجة لاستراتيجية "حماس" هذه." وفي رسالة غير مباشرة إلى الرئيس الأمريكي، جو بايدن، قال نتنياهو إن "الأغلبية الساحقة من الشعب الأمريكي تقف معنا. وأعلم أن الأغلبية الساحقة من أعضاء الكونغرس تُساندنا." وكانت علاقة بايدن مع نتنياهو مُتقلّبة منذ عقود؛ لكن هذه العلاقة تعرّضت لتوتّر خاص في الأشهر الأخيرة، بسبب استياء واشنطن من مواصلة "إسرائيل" الحرب في غزة، وسط شعور مُتزايد بأن نتنياهو لا يبذل ما يكفي لمعالجة المشكلة.

3 – استقالة مندوب الجيش الإسرائيلي في طاقم المفاوضات بسبب نتنياهو

قالت القناة "13" العبرية إن مندوب الجيش الإسرائيلي في طاقم المفاوضات المتعلّقة بملف الأسرى، اللواء احتياط نيتسان ألون، استقال من منصبه. وذكرت القناة العبرية نقلًا عن مصادر، أن اللواء ألون استقال على خلفيّة إصرار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على منع توسيع صلاحيات الوفد المفاوض. وأشار مسؤولون أمنيون تَحدّثوا للقناة الإسرائيلية 13، إلى أن قرار ألون يأتي بعد عمل "شاقّ" طيلة خمسة شهور كان يُفترَض أن يتمّ تسريحه فيها، وأوضحوا أن "مستوى الإحباط" لديه من التعامل الإسرائيلي مع ملفّ الأسرى قد "فاض." وأضاف المسؤولون أنفسهم، أن ألون يشعر أن المسؤولين السياسيين لا يقومون بكلّ شيء، أو كلّ ما هو مطلوب، من أجل التوصّل إلى صفقة تبادُل أسرى. وذكرت المصادر أنه "لو لم يشعر بهذه الطريقة، لما تَقاعَد." وقد خيَّب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، آمال الطاقم المهني المختص بملف مفاوضات الأسرى، ورفَض توسيع صلاحياته، في وقت أصبح الغموض هو العنوان السائد لهذا الملف. وأبْدت مصادر إسرائيلية دهْشتها من سياسة نتنياهو الرامية لتقييد عمل الوفد الإسرائيلي لملف المفاوضات، وما يحمله الأمر من

انعكاسات؛ إذ يعني تقليص صلاحيات المفاوضين حلقة مفرغة من المفاوضات، ورحلات لا تتوقّف لعقد مقابلات مع الوسطاء، دون القدرة على الردّ على أسئلتهم ومقترحاتهم في الوقت الصحيح. وكان مسؤولون أمريكيون قد حذّروا من أن تعطيل نتنياهو لصفقة تبادل الأسرى مع "حماس"، لأغراض سياسية داخلية، سيعني صداماً مُباشراً مع البيت الأبيض، حسبما أفادت صحيفة "يديعوت أحرونوت" مطلع الشهر الجاري.

4 – يديعوت: "إسرائيل" تعمل على تفكيك الأونروا كلّياً

أفادت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أنه بعد نحو خمسة أشهر من الحرب على قطاع غزة، يعمل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية على تفكيك وكالة تشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) كلّياً. وتأتي هذه الخطوة بزعم ضلوع موظّفين في "أونروا" في عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. كما تَدّعي "إسرائيل" أن المنظّمة تجاوزت "حدود التفويض الممنوح لها" في قطاع غزة، من الغذاء والتشغيل، إلى مجالات أخرى. ويأتي عمل الاحتلال على تفكيك الوكالة بعد أن أشار تقرير الشهر الماضي إلى وجود خلافات داخل الجيش، بشأن إذا كان من الصحيح تشويه سمعة "أونروا" أمام العالم، ونشْر المزاعم الإسرائيلية بشأن ضلوع عدد من موظّفيها في هجوم 7 أكتوبر. وكانت صحيفة "نيويورك تايمز" قد أشارت في حينه، نقلاً عن عدد من كبار المسؤولين في جيش الاحتلال الإسرائيلي، أنهم لا يرغبون في إغلاق المنظّمة، في ظل الأزمة المتزايدة في قطاع غزة. لكن بمرور شهر على التقرير، تعمل دولة الاحتلال الإسرائيلي، بحسب "يديعوت أحرونوت"، على تفكيك "أونروا" بشكل كامل؛ كما أن جيش الاحتلال انضم في الأسابيع الأخيرة إلى حملة لتشويه سمعة الوكالة. وقرّرت عدّة دول تقودها أميركا، في الآونة الأخيرة، تقليص دعم أونروا أو إلغاءه كلّياً، وذلك في أعقاب عملية التشويه الإسرائيلية والمزاعم التي لم تُقدّم دولة الاحتلال إلى الآن ما يؤكّدها ويدعمها. ومن أجل عزْل "أونروا"، تُحاول "إسرائيل" الاعتماد على عدد من الأدوات، بينها عدم إعفاء المنظّمة من الضرائب والرسوم وحظْر نقل بضائع، وغير ذلك؛ والهدف النهائي أن "لا تُبقي لها أي قيمة" في القطاع. وحسب صحيفة "هآرتس"، فإن دولة الاحتلال حظرت الحسابات المصرفية للوكالة في البنوك الإسرائيلية، بزعم استخدامها في "تحويل الأموال إلى حماس"، وهي ادّعاءات غير مسنودة بدلائل وترفضها الوكالة، إلى جانب إلغاء الإعفاء من الضرائب والرسوم.

5 – بن غفير يدعو غالانت إلى إعلان الحرب على لبنان

دعا وزير الأمن القومي الإسرائيلي اليميني المتطرّف، إيتمار بن غفير، وزير "الدفاع" يوآف غالانت إلى إعلان الحرب على لبنان. وقال : "غالانت، الجيش هو مسؤوليتك، ماذا تنتظر؟ (جرى إطلاق) أكثر من 100 صاروخ على دولة إسرائيل وأنتم تجلسون هادئين؟." وأضاف: "لنبدأ بالرد والهجوم والحرب الآن.

ومؤخّراً، تصاعدت تهديدات مسؤولين إسرائيليين بتوسيع الهجمات على الأراضي اللبنانية، ما لم ينسحب مُقاتلو "حزب الله" بعيداً عن الحدود مع شمال فلسطين المحتلة. وتحتلّ "إسرائيل" منذ عقود أراضٍ لبنانية في الجنوب. وتُصرّ "إسرائيل" على مواصلة الحرب، على الرغم من مثولها للمرّة الأولى منذ قيامها في عام 1948، أمام محكمة العدل الدولية، بتُهمة ارتكاب جرائم "إبادة جماعية" بحقّ الفلسطينيين.

6 – خلافات "إسرائيلية" بشأن الهجوم على رفح.. أين الوجهة بعد خانيونس؟

كشفت صحيفة "إسرائيل اليوم" عن خلافات إسرائيلية داخلية بشأن موعد الهجوم على رفح، وذلك بين القيادة السياسية وقادة الجيش، في ما يبدو أن الوجهة القادمة بعد خانيونس ليست رفح. وأوضحت أن الخلافات بين المستوى السياسي والعسكري بالنسبة لاجتياح رفح، تتعلق بتأخير العملية، مُنوّهة إلى أن الجيش عَرَض على المستوى السياسي خطة الإخلاء للنازحين، لكن نتنياهو يرى أنها غير كافية. وأشارت الصحيفة إلى أن تل أبيب مُتخوّفة من اتّهامها بتقويض اتصالات الصفقة، فيما يرى الجيش الإسرائيلي أن الاستعدادات لعملية رفح استُكملت، وأنه عندما يُصدِر المستوى السياسي تعليماته فإنها ستُنفّذ. ولفتت إلى أن الجيش الإسرائيلي يواصل عملية في حي حمد بخانيونس، ويعمل على تصفية المقاومين، إلى جانب العثور على الوسائل القتالية، مؤكّدة أن التقديرات الاستخباراتية تُظهر أن العملية ستنتهي في غضون أيام قليلة، وبعدها سيَتعيّن على تل أبيب اتخاذ قرارات تُحدّد الوجهة القادمة للجيش. وذكرت أن رئيس الأركان ورئيس الشاباك صادقا على خطط متعلقة بمواصلة القتال، والمتوقّع أن تخرج إلى حيّز التنفيذ إذا لم يكن هناك تقدّم في الاتصالات لصفقة الأسرى. وبحسب الصحيفة الإسرائيلية، فإنه على ما يبدو أن العملية القادمة ستكون في مخيّمات وسط قطاع غزة، والتي لم يتم اجتياحها بعد (دير البلح، النصيرات)، وذلك لأن العملية في رفح ستكون مُعقّدة أكثر، على ضوء المصالح المصرية والأمريكية، وفي ظل وجود قرابة المليون ونصف نازح فلسطيني بالمدينة.

7 – تقرير: "إسرائيل" تخسر "المستثمرين الملائكة"

وجد تقرير جديد لشركة Fusion VC يستطلع الشركات الناشئة الإسرائيلية، أن من بين 900 شركة جديدة أنشِئت في "إسرائيل" في 2023، تم تأسيس 80% منها في الولايات المتحدة. وأشار تقرير الشركة، الذي تم إعداده لصحيفة "غلوباس" الاقتصادية، إلى أن ذلك يأتي نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في "إسرائيل" خلال العام الماضي. ووجد التقرير أنه منذ اندلاع الحرب أوقفت 55% من صناديق الاستثمار، و56% من كبار المستثمرين الملائكيين في إسرائيل (مُستثمرون من القطاع الخاص)، استثمارات ما قبل التأسيس في الربع الأخير من عام 2023. والاستثمارات الأوليّة في الشركات الناشئة هي أوّل مبلغ يتم استثماره في مشاريع روّاد الأعمال؛ وتُعرّفها Fusion VC بأنها استثمارات لا تزيد عن 1.5 مليون دولار. واستعرض التقرير بيانات حول الاستثمارات الأوليّة في الشركات الناشئة من قِبل 54 "مستثمراً ملاكاً نشطاً" شاركوا معلومات حول 190 صفقة، و31 صندوقاً متخصصاً في الاستثمارات في جولات التمويل الأوليّ وما قبل التأسيسي، التي شاركت معلومات حول 110 صفقة . ولم يُشِر التقرير إلى انخفاض عدد الصفقات فحسب؛ بل أيضاً إلى المبالغ التي تمّ جمعها في الصفقات. ووجدت شركة Fusion VC أن 57% من استثمارات الملائكيين العام الماضي كانت أقلّ من 100 ألف دولار لكلّ صفقة، وأن 35% من "استثمارات الملائكة" كانت بأقلّ من 5000 دولار لكلّ صفقة. ويأتي التقرير في وقتٍ يواجه فيه الاقتصاد الإسرائيلي تحدّيات في ظل استمرار الحرب على قطاع غزة. وكان الاقتصاد الإسرائيلي قد انكمش في الربع الرابع من 2023 بنسبة 19.4% على أساس سنوي.

8 – لابيد: إذا لم تُجنّد الحكومة "الحريديم" فلا يحقّ لها إصدار أوامر لاستدعاء الاحتياط

نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن رئيس المعارضة في كيان الاحتلال الإسرائيلي، يائير لابيد، قوله: "إذا لم تُجنّد إسرائيل الشبّان الحريديم، فإنّه لا يحقّ لها إرسال المزيد من الأوامر إلى الاحتياط."

وفي مستهل جلسة لكتلة "هناك مستقبل"، والتي تناولت عاصفة "تجنيد الحريديم" على خلفيّة الحرب التي شنّها "جيش" الاحتلال على غزة، تَطرّق لابيد إلى التهديد الذي أعلنه الحاخام الأكبر لـ"السفارديم"، إسحق يوسف، بـ "السفر إلى الخارج في حال إلزامهم بالتجنيد"، قائلاً إنّه "لا يحقّ لإسرائيل إرسال المزيد من أوامر الاحتياط لأشخاص خدموا هذا العام 70، 90 و120 يوماً، إذا لم تُجنّد الشبّان الحريديم." وتساءل: "هل سيُعطيهم أحد

في الخارج ما نُعطيه لهم هنا؟ ألن تكون هناك واجبات هناك؟." إلى جانب ذلك، هاجم لابيد رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، مؤكّداً أنّه "سيخدع الحريديم، وسيُحاول تقديم الخطوط العريضة التي تبدو وكأنّها حلّ، لكنّها ليست حلاً"، واصفاً إياه بـ "مؤسّس ثقافة الأكاذيب"، وذلك بعد أن "قدّم وعوداً، لليهود الحريديم، بزيادة مُخصّصاتهم ومنْحهم تعويضات تحت الطاولة، إذا حرمتهم محكمة العدل العليا من ميزانياتهم." وذكر الإعلام الإسرائيلي أنّ عضو "كابينت الحرب" في كيان الاحتلال، بيني غانتس، لم يَسْلم من الانتقادات أيضاً، إذ اعتبر لابيد أنّ المُخطَّط الذي قَدّمه "لن يلتحق فيه أي حريدي"، وأضاف: "لا يمكننا الاستمرار في خداع أنفسنا." وبشأن العديد في "جيش" الاحتلال، قال لابيد إنّه "وصل إلى أقصى طاقته"، مشيراً إلى أنّه "ليس هناك ما يكفي من الجنود في غزة، كما أنّ الضفة الغربية "تفتقر إلى القوات." وإذا حصلت مُصادمات في الشمال، وفقاً لرئيس المعارضة، فإنّه "لن يكون هناك ما يكفي من الجنود لخوضها"، لافتاً إلى أنّ "الجيش صغير، والتحدّيات كبيرة." وكان لابيد قد انتقد تصريح الحاخام الأكبر لـ "السفارديم" في كيان الاحتلال، حيث قال إنّ "كلمات الحاخام يوسف هي وصمة عار وإهانة لجنود الجيش الإسرائيلي الذين يُخاطرون بحياتهم من أجل حماية إسرائيل. الحاخام هو موظّف، يتقاضى راتباً من الحكومة، ولا يستطيع أن يُهدّدها"، مُضيفاً: "لن يحصل على فلس واحد من إسرائيل." وتُعَدّ مسألة مشاركة "الحريديم" في "الجيش" من أكثر المواضيع حساسيّةً وتوتّراً في "إسرائيل"، إذ يُعارض العلمانيون عدم تجنيد اليهود المتديّنين واكتسابهم ميزاتٍ أكثر من غيرهم. يُذكر أنّ اليهود المتشدّدين يتمتّعون منذ فترة طويلة بالإعفاءات من الخدمة العسكرية، إذ يَعدّون الاندماج مع العالم العلماني "تهديداً لهويّتهم الدينية واستمرارية مجتمعهم".

9 – "معاريف": "ميناء بايدن" في غزة فكرة إسرائيلية تمّ طرحها قبل شهرين

كشفت صحيفة «معاريف» أن مسؤولين إسرائيليين كباراً طرحوا فكرة إقامة ميناء في قطاع غزة، ورَفَضها ضبّاط كبار في الجيش الإسرائيلي، أي قبل شهرين من طرح الرئيس الأمريكي جو بايدن لها. وبحسب "معاريف"، فإن مسؤولين كباراً في الجيش الإسرائيلي رفضوا فكرة إنشاء الرصيف، بدعوى أنه سيكون من الصعب صيانته والحفاظ على السيطرة الإسرائيلية الكاملة عليه ومراقبة جميع البضائع التي تمر عبره، مُبرّرين رفضهم أيضاً بأنه على الرغم من أن إسرائيل رسمياً ستكون المُسيطِرة على الرصيف ومسؤولة عن تفتيش البضائع، فمن الناحية

العملية سيكون من الصعب الحفاظ على هذه السيطرة الحصرية مع مرور الوقت، وبشكل كامل. كما عزا المسؤولون رفضهم إلى تخوّفهم من حدوث محاولات من دول غير صديقة لإسرائيل لنقل البضائع إلى قطاع غزة عبر الطريق البحري، مصحوبة بمطالبة إسرائيل بعدم تفتيشها وما شابه. في المقابل، أبدى عدد من المسؤولين موقفهم المؤيّد للفكرة؛ لكن في النهاية لم يتم إقرارها من قِبل إسرائيل. وأضافت الصحيفة العبرية: "الآن، بعد حوالي شهرين، تَبَنّت إدارة بايدن الفكرة الإسرائيلية الأصلية المتمثلة في بناء رصيف بحري ."

10 – الكنيست يُصادِق على قانون يسمح لعائلات القتلى الإسرائيليين الحصول على تعويضات من السلطة

صادق الكنيست الإسرائيلي، بالقراءتين الثانية والثالثة، على قانون يسمح لعائلات القتلى الإسرائيليين المُطالَبة بتعويضات مالية من السلطة الفلسطينية. وقد أيّد 19 عضواً في الكنيست مشروع القانون وعارضه اثنان. ومن شأن القانون أن يضرّ بالوضع المالي للسلطة الفلسطينية، حسب صحيفة هآرتس. وبناءً على طلب المسؤولين العسكريين، سيدخل القانون حيّز التنفيذ في الأول من يونيو/حزيران. وينص الاقتراح على أن عائلات القتلى سيكونون قادرين على رفع دعاوى العطل والضرر والحصول على تعويض من أولئك الذين "يمنحون الأجور والتعويضات، وأولئك الذين تمّ تحديد مسؤوليتهم وفقًا لقانون الضرر، لصالح ارتكاب عمليات". وبموجب مشروع القانون، سيتمكّن هؤلاء من الحصول على تعويضات "من أي ممتلكات للمتورّطين في تنفيذ عمليات، بما في ذلك من الأموال المُجمّدة للسلطة الفلسطينية، المحوّلة إليها من الحكومة الإسرائيلية"، بحسب صحيفة هآرتس.

11 – مُحلّل إسرائيلي يوضح مصلحة واشنطن من الميناء العائم قبالة غزة

استعرض المحلّل العسكري الإسرائيلي، رون بن يشاي، المصلحة الأمريكية من خطوة إقامة ميناء عائم قبالة قطاع غزة، تزامناً مع دخول الحرب المُدمّرة على القطاع شهرها السادس. وقال في مقال افتتاحي بصحيفة "يديعوت أحرونوت"، إن "للولايات المتحدة مصلحة في بناء رصيف بحري عائم أمام غزة، لأربعة أسباب رئيسية." وأوضح: السبب الأول؛ سيُتيح الرصيف البحري إنزال شحنات كبيرة وكميّات من المساعدات الإنسانية، أكبر بعشرة أضعاف، وأكثر من الكميّات التي تصل حالياً إلى غزة عبر الشاحنات البريّة. وتابع قائلاً: "السبب الثاني هو أن الرصيف البحري أمام شواطئ شمال غزة سيقع تحت سيطرة إسرائيلية نسبياً، وسيضمن وصول المساعدات

بشكل مباشر إلى وكالة الغوث، دون تحكّم من حركة حماس." وذكر أن السبب الثالث يتعلق بمحاولة إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إرضاء ناخبي الحزب الديمقراطي، عبر هذه الخطوة، وإظهار أن الولايات المتحدة تُدخِل المساعدات إلى قطاع غزة رغم معارضة حكومة إسرائيل، لتحسين صورة الرئيس بايدن في نظر الناخبين من الجناح التقدمي في حزبه الديمقراطي. ولفت المُحلّل الإسرائيلي إلى أن السبب الرابع يتعلق بفهم الإدارة الأمريكية أن نتنياهو أسيرٌ لدى الوزيرين المتطرّفين، بن غفير وسموتريتش؛ وهكذا يتمكّن نتنياهو من تبرير إدخال المساعدات الإنسانية الكبرى، بأنها إملاءٌ مُباشرٌ من واشنطن. وبيّن أن الرصيف البحري الأمريكي أمام شواطئ غزة ليس المشروع الوحيد الذي يُحاول جلْب المساعدات عبر البحر؛ ففي الأيام القريبة القادمة ستصل مساعدات إلى غزة تُحمل على سفن صغيرة في قبرص، وسيتم فحصها من قِبل الإسرائيليين.

12 – مسؤول إماراتي كبير يزور "تل أبيب" سراً.. ماذا بحث مع حكومة الاحتلال؟

كشفت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية، أن مسؤولًا كبيراً في الجيش الإماراتي وصل إلى "تل أبيب"، في زيارة سريّة، بحث خلالها عدة موضوعات، أبرزها ملف غزة. وقالت الهيئة في تقرير لها، إنّ من بين ما بحثه المسؤول الإماراتي، زيادة المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، وإدخالها عن طريق البحر أيضاً، في ظل أزمة الغذاء التي يُعاني منها القطاع. وفي السياق نفسه، زار مسؤول إسرائيلي الإمارات لبحث الأزمة الإنسانية بقطاع غزة، بما في ذلك سيناريو نقْل مساعدات إنسانية إلى القطاع عبر البحر . وقالت هيئة البث، إنّ آفي غيل، السكرتير العسكري لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، زار أبو ظبي الأربعاء، في إطار الجهود الرامية إلى إيجاد حلول للأزمة الإنسانية في قطاع غزة. وتابعت: "طُرحَت أثناء المناقشات حلول خلّاقة للأزمة، مثل المساعدات الإنسانية عن طريق البحر التي ستصل من دولة الإمارات العربية المتحدة." وذكرت أنه "بحسب مصادر إماراتية وإسرائيلية، تُحاول إسرائيل حشد جهود أبو ظبي لهذه الخطوة." وقالت: "بموجب الخطة، ستقوم الإمارات بتمويل عشرات الآلاف من مراكز إيواء النازحين في منطقة جنوب وادي غزة".

13 – البرغوثي يُحذّر من نوايا الميناء المُخطّط إنشاؤه بغزة: يمكن استخدامه لتهجير سكّان القطاع

حذّر مصطفى البرغوثي، الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، من استخدام الميناء المُقترح إنشاؤه لإيصال مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، من أجل تهجير سكّان القطاع. وقال: "الحديث عن ميناء بحري من

الولايات المتحدة ودول أخرى قد يستغرق إنشاؤه أشهر هو تهرّب من المسؤولية القانونية والأخلاقية عن الحصار على غزة." وأضاف: "لو أرادت الولايات المتحدة، فإنها تستطيع إجْبار إسرائيل على فتح كلّ المعابر خلال 24 ساعة." ولفت البرغوثي إلى أن "الميناء المُقترح سيكون تحت السيطرة الإسرائيلية، وقد يُستَخدم لتكريس إعادة احتلال غزة." وأردف: "هناك مخاوف حقيقية من أن تستخدمه إسرائيل لتهجير سكّان القطاع وتنفيذ التطهير العِرقي الذي فشلت في تحقيقه بالقوّة بسبب صمود وإصرار الشعب الفلسطيني على البقاء في وطنه." وشدّد البرغوثي في بيانه، على أن "إلقاء المساعدات لسكّان قطاع غزة بالمظلّات لا يحلّ مشكلة المجاعة في قطاع غزة، إذ إن كميّاتها قليلة، ويضيع قسم منها في البحر، أو في المستوطنات الإسرائيلية (المُحاذية لقطاع غزة)." وأضاف: "لا حلّ سوى كسْر الحصار عبر معبر رفح (البري مع مصر)، وإجبار إسرائيل على فتح كلّ الممرّات البريّة لإيصال المساعدات والأدوية لكلّ مناطق القطاع، بما في ذلك الشمال." وجرّاء الحرب وقيود إسرائيلية، بات سكّان غزة، ولا سيما محافظتي غزة والشمال، على شفا مجاعة، في ظلّ شح شديد في إمدادات الغذاء والماء والدواء والوقود، مع نزوح نحو مليوني فلسطيني من سكّان القطاع، الذي تُحاصره إسرائيل منذ 17 عاماً. وتواصل إسرائيل حربها المُدمّرة ضدّ قطاع غزة رغم مثولها أمام محكمة العدل الدولية، أعلى هيئة قضائية في الأمم المتحدة، بتُهمة ارتكاب جرائم "إبادة جماعية" في حق الفلسطينيين. وبالإضافة إلى الخسائر البشرية، تسبّبت الحرب الإسرائيلية بكارثة إنسانية غير مسبوقة، وبدمار هائل في البُنى التحتية والممتلكات، ونزوح نحو مليوني فلسطيني من أصل حوالي 2.3 مليون في غزة، بحسب بيانات فلسطينية وأممية.

14 – قائد "الفرقة 98" في الجيش الإسرائيلي: نُطأطئ رؤوسنا لفشلنا المدوّي في 7 أكتوبر

انتقد قائد فرقة إسرائيلية تُقاتل في غزة، القيادة السياسية في "إسرائيل"، ودعاها إلى الاتحاد، وأن تكون "جديرة بالجنود الذين قُتِلوا والذين ما زالوا يُقاتلون"، ما أثار حفيظة قيادة الجيش التي استدعته للتوضيح. وبثّ العميد دان غولدفوس، قائد الفرقة 98 العسكرية، كلمة مُتلفزة من داخل مستوطنة "بئيري" المحاذية لقطاع غزة. وقال في مستهل كلمته: "أريد في هذه المناسبة التوجّه إلى قادتنا من كلّ الأطراف، وأتمنّى أن يجدوا الوقت للاستماع

إلى قلب مُحارب يُقاتل منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول (..) ومنذ ذلك الوقت لم أتوقّف عن إرسال المقاتلين والذهاب معهم نحو النار."

قائد الفرقة التي تنتشر حالياً في خان يونس، جنوبي قطاع غزة، تحدّث عن الجدل الدائر حول المسؤولية عن الفشل في توقّع هجوم حماس في 7 أكتوبر والتصدّي له. وتابع: "لا تقلقوا؛ نحن رجال الجيش، القادة والجنود، تَحمّلنا المسؤولية في الماضي، ونتحمّل المسؤولية في الحاضر، وسنتحمّل المسؤولية في المستقبل عن كلّ أعمالنا. فنحن لن نهرب من المسؤولية." وحتى اليوم، يرفض رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، تَحمّل مسؤولية الفشل في 7 أكتوبر، على النقيض من زعماء سياسيين وقادة عسكريين. ومضى غولدفوس بقوله: "نحني رؤوسنا في وجه فشلنا المدوّي في 7 أكتوبر؛ لكنّنا في الوقت نفسه نواصل التقدّم ونُحقّق العديد من الإنجازات في ساحة المعركة"، على حدّ قوله. وتابع مُخاطباً القادة السياسيين: "لكن يجب أن تكونوا جديرين بنا. يجب أن تكونوا جديرين بهؤلاء الجنود الذين ضحّوا بحياتهم، وجنود الاحتياط الذين لم يشغلهم من أي جانب كانوا، ويُقاتلون جنبًا إلى جنب". وفي ختام كلمته، دعا الضابط، القادة السياسيين إلى أن يكونوا "مُتّحدين لضمان عدم العودة إلى 6 أكتوبر، وأن كلّ الجهد لن يذهب هباءً."

وقد أثارت كلمة غولدفوس حفيظة قيادة الجيش، التي استدعته للتوضيح. ونقلت القناة "12" العبرية الخاصة عن متحدّث الجيش، دانيال هاغاري، قوله إن "الكلمات التي قالها الضابط في نهاية كلمته لم تتم الموافقة عليها من قِبل قادته. لذلك سيتم استدعاء الضابط للتوضيح". بدوره، انتقد وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، قرار الجيش استدعاء الضابط للتوضيح. وقال سموتريتش في منشور بمنصّة "إكس": "العميد دان غولدفوس مُحارب شجاع، وقائد من النوع الذي يحتاجه الجيش الإسرائيلي اليوم أكثر من أي وقت مضى." واعتبر أن قائد الفرقة 98 "عبّر عن الشعور الحقيقي للمُقاتلين في الميدان الذين يطالبوننا بأن نكون جديرين ببسالتهم وتضحيتهم وتكاتفهم؛ وليس هذا هو الوقت المناسب للتوضيحات والإيضاحات." أما وزير الداخلية موشيه أربيل، فعَلّق على كلمة غولدفوس قائلاً: "أتقبّل وأتلقّى على محمل الجد كلّ كلمة من كلمات العميد دان غولدفوس." وأضاف أربيل، في تصريح نقلته صحيفة "معاريف" الإسرائيلية: "علينا أن نُزيل كلّ عوامل الفرقة، ونُزيل الانقسامات المفرّقة، ونطرد منّا الكراهية غير المبرّرة، ونحترم بعضنا البعض، ونكون مُعتدلين مع بعضنا البعض، ولن

ننتصر إلّا معا." ومنذ العام الماضي، تشهد "إسرائيل" انقساماً سياسياً ومجتمعياً حاداً على خلفيّة خطّة "إصلاح القضاء" التي تحدّ من دور القضاء، وسعت الحكومة لإقرارها وسط رفض المعارضة التي اعتبرتها نهاية الديمقراطية في "إسرائيل". ومع اندلاع الحرب، خفت الحديث عن الخطّة المثيرة للجدل؛ لكن عاد الانقسام داخل المنظومة السياسية حول مسؤولية الفشل في 7 أكتوبر وكيفيّة إدارة الحرب في غزة وسيْرها.

15 – مواجهة كلامية حادّة بين نتنياهو وغالانت حول توزيع المساعدات في غزة

كشف تقرير إسرائيلي عن مواجهة كلامية حادّة نشبت بين رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه، يوآف غالانت، حول قضية توزيع المساعدات في غزة، في ظل غياب جهة تُسيطر على الأوضاع المدنية في القطاع، الذي يتعرّض لحرب إسرائيلية مُدمّرة وكارثة متفاقمة منذ 159 يوماً؛ جاء ذلك بحسب ما أوردت القناة 12 الإسرائيلية. وذكرت القناة أن الخلاف بين نتنياهو وغالانت نشب خلال اجتماع مُغلق عقِد خلال الأسبوع الجاري، بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى، بحث مسألة توسيع المساعدات الإنسانية في غزة، والجهة التي ستتولّى مسؤولية توزيعها، في ظل رفض نتنياهو انخراط السلطة الفلسطينية في إدارة الشؤون المدنية للقطاع. وخلال الاجتماع، قال وزير الشؤون الإستراتيجية، رون ديرمر: "المسألة الإنسانية هي القضية الأكثر أهمية وإلحاحاً. وهو أمر بالغ الأهمية في هذه الأيام"؛ فأجاب غالانت: "هل تقول لي ذلك؟ لقد بدأتم في الحديث عن العمل الإنساني الآن فقط؛ أنتم تتحرّكون بموجب اعتباراتكم السياسية." وأضاف غالانت أن "المشكلة في ما يتعلق بالمسائل الإنسانية لا تتمثّل في إدخال البضائع، بل في هويّة الجهة التي توزّعها. يجب على شخصٍ ما أن يتولّى زمام الأمور؛ ولن يكون بطبيعة الحال سويديًا من سيقوم بتوزيع المساعدات. عليه أن يكون من "فتح": (رئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطينية) ماجد فرج، أو (القيادي الفتحاوي المفصول) محمد دحلان، لا يهم." فأجابه نتنياهو: "لستُ مستعدًا لسماع (شيء) عن السلطة الفلسطينية". فأجابه غالانت: "بغضّ النظر عن الطريق التي نُسمّي فيها ذلك، السلطة الفلسطينية أو غيرها من التسميات، في نهاية المطاف هؤلاء أشخاص لديهم توجّهات حركة فتح"، وذلك في أعقاب التقرير عن توجّه أمني إسرائيلي نحو الاستعانة بمسؤولين في السلطة الفلسطينية في بناء الأجهزة التي ستكون مسؤولة عن إدارة الحياة المدنية في غزة. بدورها، أشادت حركة حماس، مساء الأربعاء، بـ"الموقف الوطني لعائلات وعشائر غزة، ورفضهم التجاوب مع مخطّطات الاحتلال

الهادفة لخلق أجسام تنسيقية شاذّة عن الصف الوطني"، مُعتبرة أن موقف العائلات الذي أكّد دعم المقاومة والحكومة في غزة "يُثبت وحدة وتماسك مجتمعنا الفلسطيني خلف خيار المقاومة والوحدة الوطنية".

16 – مسؤول إسرائيلي "رفيع المستوى": تقرير المخابرات الأمريكية محاولة للإطاحة بنتنياهو

ردّ مسؤول إسرائيلي "رفيع المستوى" على تقرير استخباري أمريكي، نُشر في وقت سابق، حَذّر من أن حكومة بنيامين نتنياهو "قد تكون في خطر" وسط الانتقادات بشأن إدارة الحرب ضد حركة حماس في غزة. وقال المسؤول في بيان لوسائل الإعلام: "مواطنو إسرائيل هم من ينتخبون رئيس وزراء إسرائيل وليس أي شخص آخر"، مُشيراً إلى أن "تقرير المخابرات على أنه محاولة لإطاحة بنتنياهو." وأضاف المسؤول، بحسب صحيفة "تايمز أوف إسرائيل": "إسرائيل ليست مَحميّة للولايات المتحدة، بل دولة مستقلّة وديمقراطية، ومواطنوها هم الذين ينتخبون الحكومة." وتابع: "نتوقّع من أصدقائنا أن يعملوا للإطاحة بنظام "حماس" الإرهابي، وليس الحكومة المُنتخَبة في إسرائيل.

وكتبت الولايات المتحدة في تقييمها لإسرائيل، بحسب التقرير، أن ثمّة: "حالة من عدم الثقة في قُدرة نتنياهو على الحكم؛ وتعزّزت في صفوف الجمهور مُقارنة بمستوياتها المرتفعة بالفعل قبل الحرب. ونتوقّع احتجاجات كبيرة تُطالب باستقالته وإجراء انتخابات جديدة. تشكيل حكومة مختلفة وأكثر اعتدالًا أمرٌ محتمل." وبحسب القناة الـ12 الإسرائيلية، فإن التقرير الأمريكي تَرَكَ رئيس الوزراء الإسرائيلي "غاضباً"، مُضيفة أن نتنياهو "قرّر الدخول في مواجهات شديدة وعلنية ودراماتيكية مع رئيس الولايات المتحدة." وأشار التقرير الأمريكي إلى أنه من المرجّح أن" تواجه إسرائيل تحدّياً من "حماس" لسنوات قادمة، وسيُكافح الجيش لتحييد بُنية حماس التحتية تحت الأرض." ووسط التوتّرات المتصاعدة مع البيت الأبيض، قال نتنياهو لمندوبي مؤتمر "إيباك" المُجتمعين في واشنطن، في وقت سابق: "أقدّر بشدّة الدعم الذي تلقّيناه من الرئيس بايدن والإدارة، وآمل أن يستمر." وتابع نتنياهو: "لكن دعوني أكون واضحاً؛ إسرائيل ستنتصر في هذه الحرب مهما حدث." وقال نتنياهو إنه لكي تنتصر إسرائيل في الحرب "يجب عليها أن تُدمّر ما تبقّى من حماس في رفح. إذا لم تفعل ذلك، فستُعيد حماس تجميع صفوفها، وتعيد تسليح نفسها، وتستعيد غزة."

17 – الكنيست الإسرائيلي يُصادق على ميزانية "الدولة" لعام 2024

صادق الكنيست على الموازنة العامة للدولة لعام 2024، بعد تعديلها، بإضافة عشرات مليارات الشواكل لتمويل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة المتواصلة منذ 159 يوماً، وملاءمتها مع متطلبات الحرب وتبعاتها. وصوّتت الهيئة العامة للكنيست، في قراءتين ثانية وثالثة، لصالح الميزانية الجديدة، وذلك بتأييد 62 عضو كنيست ومعارضة 55؛ وسط معارضة واسعة لمشروع الميزانية من قِبل المعارضة وجهات في الائتلاف الحكومي على حدٍ سواء. وكان وزراء في الليكود، من بينهم وزير الزراعة، آفي ديختر، قد هدّدوا بالتصويت ضد الميزانية، بسبب الاقتطاع من ميزانيات وزاراتهم؛ وفي حالة دختر، تراجع عن تهديده بعد التوصل إلى تسوية مع نتنياهو الذي "تعهّد بحلّ الأزمة حتى عيد الفصح"، بحسب ما جاء في بيان صدر عن مكتبه. وبارك تكتّل الليكود المُصادقة على الموازنة العامة، وقال في بيان، إن "ميزانية الدولة لعام 2024، تضمن استمرار الحرب حتى النصر المُطلق، وتعود بالنفع على مواطني إسرائيل واقتصاد الدولة." كما قال وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، إن "ميزانية الحرب المُعدّلة التي أقرّها الكنيست لها أهداف واضحة: الفوز في الحرب، ودعم الجيش، وتعزيز الجبهة الداخلية، ومواصلة تنمية الاقتصاد الإسرائيلي، حتى النصر المُطلق." وتنص الميزانية المُعدّلة على زيادة الإنفاق على الأمن وتعويض الأُسر والشركات المُتضرّرة من الحرب التي دخلت شهرها الخامس؛ وتشمل حزمة إنفاق تبلغ 584 مليار شيكل، أو 724 ملياراً، وتشمل تكلفة سداد الديون. وتتضمّن الخطة أيضاً زيادة مُخصّصات الصحّة والتعليم والشرطة والرعاية الاجتماعية. وتتوقّع الميزانية عجزاً بنسبة 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، مُقارنة بمستوى ما قبل الحرب البالغ 2.25.%؛ وارتفع العجز إلى 5.6% على أساس سنوي في شباط/ فبراير الماضي، من 4.8% في كانون الثاني/يناير. وفي العام الماضي، صادَق الكنيست على ميزانية لعامي 2023 و2024؛ لكن الحرب على غزة أحدثت هزّة في الموازنة العامة والاقتصاد الإسرائيليين عموماً، أدّت إلى تعديل في الميزانية وإضافة نفقات. وأصبحت مناقشات الميزانية مشحونة سياسياً، لا سيما في ما يتعلق بالميزانيات التي وافق عليها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بموجب الاتفاقات الائتلافية مع وزير المالية، سموتريتش، ورؤساء الأحزاب الحَريدية. وخفّضت وكالة "موديز"، الشهر الماضي، التصنيف

الائتماني لإسرائيل إلى "إيه 2" (A2)، مع نظرة مستقبلية سلبيّة، في حين علّق نتنياهو على ذلك بقوله: "اقتصاد إسرائيل متين؛ وخفْض التصنيف الائتماني سببه أنّنا في حالة حرب".

وأفادت تقارير إعلامية بأن هذا الخفض هو الأوّل في تاريخ "إسرائيل".

18 – الحرب مع "حماس" ستُكلّف إسرائيل ما لا يقل عن 50 مليار شيكل في عام 2024، بحسب خزانة "الدولة"

من المتوقّع أن تُكلّف الحرب الجارية مع حركة حماس "إسرائيل" حوالي 50 مليار شيكل (13.8 مليار دولار) في عام 2024، على افتراض أن القتال العنيف في غزة سينتهي في الربع الأول من العام الجديد، وفقاً لوزارة المالية. ومن المتوقّع أن يرتفع الإنفاق الدفاعي بمقدار 30 مليار شيكل لتلبية احتياجات "إسرائيل" الأمنية حتى عام 2024، حسبما ذكرت وزارة المالية في وثيقة قُدّمت إلى اللجنة المالية بالكنيست يوم الإثنين. وستكون هناك حاجة إلى 9.6 مليار شيكل أخرى لتغطية النفقات المدنية الناجمة عن الحرب، بما في ذلك إجلاء السكّان على طول الحدود الجنوبية والشمالية للبلاد، وتعزيز قوات الطوارئ، مثل الشرطة، وإعادة إعمار البلدات التي دمّرتها الحرب. وتم تخصيص مبلغ إضافي قدره 8.8 مليار شيكل في الميزانية لتغطية تكاليف أخرى، بما في ذلك تمويل الزيادة في الدين الحكومي، ونفقات أسعار الفائدة الأعلى مما كان مُخطّطًا له قبل اندلاع الحرب. ونتيجة لذلك، من المتوقّع أن يرتفع الإنفاق الإجمالي للموازنة لعام 2024 إلى 562.1 مليار شيكل من 513.7 مليار شيكل التي تمّت الموافقة عليها في مايو/أيار. وفي الوقت نفسه، من المُرجّح أن تقلّ الإيرادات الحكومية، وخاصة الدخل الضريبي، عن التوقّعات، بسبب تباطؤ الاقتصاد خلال فترة الحرب. وتشير تقديرات وزارة المالية إلى أن الإنفاق الأعلى من المُخطّط له، والتوقّعات بانخفاض الدخل الحكومي، ستؤدّي إلى عجز في الميزانية بنسبة 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، ارتفاعاً من السقف المخطّط له، البالغ 2.25 بالمئة. وتتوقّع وزارة المالية أن ينمو الاقتصاد بوتيرة 1.6% في العام المقبل، وهو ما يُمثّل تراجعاً عن توقّعات النمو بنسبة 2% لعام 2023، وبعد نمو سريع بنسبة 6.5% في عام 2022؛ وذلك وسط توقّعات باستمرار التباطؤ في الاستهلاك الخاص وصفقات العقارات وأرباح الشركات بسبب تداعيات الحرب. وقلّصت الوزارة توقّعاتها للإيرادات الحكومية لعام 2024 إلى 417.1 مليار شيكل؛ وتتوقّع أن تكون أقل بمقدار 35 مليار شيكل عن

التوقّعات في يونيو/حزيران. وحثّ محافظ بنك إسرائيل، أمير يارون، في الأسابيع الأخيرة، المُشرّعين على إجراء تعديلات وخفْض النفقات في ميزانية 2024، التي لا تتعلّق بالجهود القتالية أو التي لا تُعزّز النمو، لموازنة تكاليف الحرب المتزايدة، مع الحفاظ على المسؤولية المالية. وسيتم تخصيص حوالي 17 مليار شيكل من أصل 28.9 مليار شيكل من أموال الحرب لتغطية التكاليف الأمنيّة، مثل شراء الأسلحة والمدفوعات لجنود الاحتياط، في حين أن 12 مليار شيكل ستُموّل نفقات الجبهة الداخلية.